الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر كان معربا بالحركة التقديرية
نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما وجه عدولهما ورايت
مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما
ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء
الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلث
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي
والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها في نحو
ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء
فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتح ما قبلها فيها وكسر وافيه ولما كان
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتحمل الحركة فلزم الجر
وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنين
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقوف الى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسرها
في التثنية وفتحها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه ط
لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى فروعي في
الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ
والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا صالح للاعراب و
كذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا لكونها كالجمع لفظا ومعنى

الاعراب تخص ح

يعني ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعاني الحقيقية ايضا وعدم تحملها منها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا نونا عوضا عنها فلا عبرة فان بني هذا وبني ما سبق فافهم

كلا ينون وان ذكر من غير اضافة لانه لا يخفى وكذا لفظ بعد الاشتاء تنوين ما غلب عليه في زيدة النم الى منها الاجل الاضافة

وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان
فالثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لا يكون الا في تمام الاعراب
فهذا اي الثالث قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول
وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره مرفوع
بقرينة الاتي اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح
الواو اللام وهو في عرفهم ما ليس اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك
المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى
ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة و
كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب
القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور
الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه
بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا
كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن
يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما
بالحرف والحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اي الرابع الفعل المضا
رع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون الذي هو الجمع المؤنث اذ
المضارع لو اتصل هو به كان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتي
فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما عد جزء

هذا مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الرضي من انه لا اعلال في تثنية فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المصنف نظر الى وجود مقتضي الاعلال فيها مع عدم البتة حركة النون واما البحث في حال الاضافة فجعله كالعدم لندوره والاعتماد على القرينة

Copyright © King Saud University